

العوامية: «كثبان الوهابية» تحتاح السور



يقدر عمر بناء المسورة بأكثر من ثلاثة قرون

رمال الصحراء ستكون زائراً لطيفاً مقارنة بمن سيستبيح «الديرة» بعد قرون. بعد اليوم، وصف زكي علي صالح للعوامية ومسورتها، وصورها التي وثقها كتابه، لن تكون سوى مرجع تاريخي لماضي البلدة العريقة، بعد أن أحالت همجية القوات الحكومية حيها التراثي ركماً متناثراً، واستحال عمرانها العتيق، بفعل القصف والجرف، أثراً بعد عين. كل النداءات التي أطلقتها الأمم المتحدة عبر مفوضيتها السامية لحقوق الإنسان، على مدى الأسابيع الماضية، للحوول دون هدم الحي التاريخي، لم تلق أذناً صاغية لدى وزارة الداخلية السعودية. بقيت الأخيرة، إلى ما قبل اقتحام قواتها كامل الحي التاريخي، مسكونة بروح الانتقام والتشفي من منطقة «ذنبها الذي لا يغتفر» أن خرج منها معارضون محتجون نشطوا في تظاهرات دعا إليها الحراك السلمي عام 2013، كانت العوامية منطلقاً لها، وحاضنة لزعيمها المحلي، نمر باقر النمر، الذي أعدمته السلطات مطلع العام الماضي.

ومنذ 10 أيار الفائت، حوّلت وزارة الداخلية بلدة العوامية إلى ساحة حصار وحرب حقيقية، تحت حجج متضاربة ومتناقضة. ففي البداية، رفعت السلطات شعار التحسين العمراني للحي القديم لتستبدله بذريعة وجود مسلحين يختبئون في حي المسورة. وإمعاناً في المنطق الانتقامي، سرعان ما وسّعت الحكومة دائرة عملياتها مستغلة الأوضاع الأمنية، فطاول استهدافها بلدات ومناطق مجاورة، عبر ضرب نشطاء سياسيين ومدنيين وتنفيذ عمليات دهم واعتيالات خارج العوامية، وإعدام لعدد من النشطاء في سجونها.

حتى الآن، لا إحصائيات دقيقة لعدد ضحايا العملية التي استمرت ثلاثة أشهر متواصلة. إلا أن نشطاء محليين تحدثوا إلى «الأخبار» أفادوا بأن «عدد الشهداء يفوق الـ30، ولا تزال بعض الجثث مرمية على الأرض». وأفاد المصدر بوجود «شهيدين اليوم (أمس)، أحدهما طفل (سجاد محمد

بعد 90 يوماً من الحصار. اجتاحت القوات السعودية حيّ المسورة التاريخي في العوامية لتسويه في الأرض. التشفي والانتقام كانا حاضرين في الهجوم الهجبي الذي ذهب ضحيته أكثر من 30 مواطناً

خليف كوثراني

«يقدر عمر بناء المسورة بأكثر من ثلاثة قرون، أما بيوتها فيراوح عددها من 160 إلى 180 بيتاً، جميعها مبنية بالطين والحجارة، وتتميز بتلاصقها الشديد، وبتصميماتها المراعية لظروف المناخ والبيئة، وبطران معمارها العربي الأصيل، الذي يتمثل في مجموعة العقود والنقوش والزخارف والأقواس الإسلامية التي تزين أفنيقتها وجدرانها الداخلية. أما أبوابها الخشبية، فهي قطع



عدد الضحايا يفوق 30 ولا تزال بعض الجثث مرمية على الأرض



فنية رائعة الجمال، تزخر بالكتابات القرآنية والنقوش العربية». بهذه الكلمات يصف زكي علي الصالح، في كتابه «العوامية: تاريخ وتراث»، الذي يوثق لماضي بلدة العوامية والمنطقة «الديرة» تحديداً، وسط البلدة القديمة، أو ما يعرف بـ«حي المسورة» التاريخي. والمسورة، بحسب الصالح، مأخوذة من كلمة السور، وهو سور بناه العواميون الأوائل تفادياً للكثبان الرملية التي كانت تعصف عادة بسكان الجزيرة العربية، من دون أن يتوقع هؤلاء أن

عام على إغلاق مطار صنعاء: الحالات الإنسانية

للعلاج، ولكن العدوان حرمة من هذا الحق»، مشيراً إلى أن «قصف العدوان فاقم من الأزمة، إذ إنه خلف عشرات الآلاف من الجرحى، بعضهم حالاتهم صعبة تحتاج إلى عمليات جراحية متقدمة ومتطورة، متوافرة فقط في الخارج».

وهذا ما أكده بيان وزارة النقل والهيئة العامة للطيران، الذي قال إن «95 ألف من المرضى بحاجة للسفر خارج البلاد لتلقي العلاج»، في وقت «أكثر من 50 ألف يماني عالق بطالبون بالعودة إلى الوطن»، مطالباً المجتمع الدولي بـ«إرسال فريق لتقضي الحقائق حول معاناة الشعب اليمني جراء الحصار المفروض وإغلاق المطار».

وفي هذا السياق، طالب وزير الخارجية في صنعاء هشام شرف عبدالله، أمس، الممثل المقيم للأمم المتحدة لدى اليمن جيمي ماكغولدريك بـ«ممارسة الضغوط لإعادة فتح المطار، وإجراء تحقيق دولي حول إغلاق جميع المطارات والمنافذ البرية

اليمن إلى «سجن كبير وخلق مأساة إنسانية فاقت كل وصف»، مشيراً إلى أن «عدد حالات الوفيات من المرضى الذين كانوا بحاجة إلى دواء يُستورد من الخارج أو تستدعي حالتهم السفر إلى الخارج لتلقي العلاج بلغت 13914 حالة... الرقم الذي يوازي عدد ضحايا العدوان البالغ حوالي 13.000 شهيد مدني».

وفي هذا السياق، يستنكر الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة العامة والسكان في صنعاء عبد الحكيم الكحلاني «جريمة إغلاق التحالف لمطار صنعاء، وهي العاصمة الوحيدة في العالم المغلق مطارها بدون أي وجه حق»، كاشفاً أن «المرضى اليمنيين الذين يعانون من حالات صعبة أو مستعصية ويقدر عددهم سنوياً بحوالي 100.000 عاجزون عن السفر لطلب العلاج في الخارج». وأضاف في حديث إلى «الأخبار» أن «المرضى اليمنيين يبيع أحياناً مزرعته أو منزله لكي يتمكن من السفر طلباً

ويخدم ثمانية مليون مواطن»، واصفة ذلك بـ«العقاب الجماعي لكل أبناء الشعب بكافة مكوناته». وأكد أن «استمرار الإغلاق دون مبرر بنافي جميع الأعراف الإنسانية والإسلامية والدولية، ويشكل انتهاكاً صارخاً لكل المعاهدات والمواثيق... ويخالف قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار رقم 2216 الصادر عام 2015»، الذي يحرم فرض أي حصار برّي وبحري وجوي على المواطن اليمني.

ويشكل مطار صنعاء (يقع على بعد 15 كلم من وسط العاصمة) شرياناً حيوياً للمسافرين ولرحلات الإغاثة الإنسانية، كونه يتوسط المحافظات اليمنية ذات الأغلبية السكانية مثل صنعاء ومحافظات عمران وحجة والمحويت وذمار وإب والبيضاء ومارب، وهي محافظات يصل عدد سكانها إلى أكثر من 10 ملايين نسمة. ووفق المتحدث الرسمي باسم الهيئة العامة للطيران المدني مازن أحمد غانم، فإن استمرار الإغلاق حول

رنا حربي

مر عام على إغلاق مطار صنعاء واستخدامه من قبل تحالف العدوان بقيادة السعودية كورقة ضغط، فشلت حتى الآن في تحقيق أي إنجاز عدا حصد أرواح المرضى الذين منعوا من السفر لتلقي الرعاية الطبية اللازمة. ووفق الجهات الحكومية في صنعاء، فإن عدد ضحايا إغلاق المطار يوازي أو حتى يفوق عدد ضحايا الضربات الجوية، ما يسلب الضوء على التداعيات الإنسانية الخطيرة للحصار الذي تفرضه الرياض على البلد الذي يستورد 90 في المئة من احتياجاته.

وجدت كل من وزارة النقل والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد في العاصمة اليمنية، أمس، في بيان حصلت «الأخبار» على نسخة منه، استنكارها وإدانته «بإشاد العبارات استمرار إغلاق مطار صنعاء الدولي، وهو الشريان الرئيسي للجمهورية

في التاسع من اب من العام الماضي تحول اليمن إلى سجن كبير بفعل إغلاق مطار صنعاء. عقب ضربات تحالف العدوان السعودي، في خطوة ذهب ضحيتها أكثر من 13,000 يمني حتى الآن. وخلفت تداعيات مأسوية على البلاد الذي يعاني اليوم الكارثة الإنسانية «الأسوأ في العالم»